مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

21 April 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من كندا

المادة الأولى

١ - تواصل كندا دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم مساعدة أو تشجيع أو إقناع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على تصنيع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو اقتنائها بأية طريقة أخرى. وفي هذا الصدد، ترى كندا أن تخفيض الدول الحائزة للأسلحة النووية لمخزوناتها من تلك الأسلحة وتضاؤل القيمة السياسية والعسكرية التي تعزى إلى الأسلحة النووية يعتبر أداة لوقف مواصلة انتشار الأسلحة النووية وعدم التشجيع على ذلك. وقد أكد رئيس وزراء كندا، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مجددا موقف كندا العتيد ومفاده أن عدم الانتشار ونزع السلاح يظلان دعامتين أساسيتين من دعائم التزام الأمم المتحدة بالسلم والأمن الدوليين.

٢ - وسلط رئيس الوزراء أيضا الضوء على القلق الذي يساور كندا بشأن انتشار الأسلحة النووية بين الجهات الفاعلة من غير الدول وأكد مجددا التزام كندا العتيد بتعزيز الجهود الدولية المبذولة لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول أو الإرهابيين المستعدين لاستعمالها في ظل أي من الظروف. وتشارك كندا بنشاط في المبادرة الأمنية في مجال الانتشار التي تهدف إلى إنشاء قاعدة أكثر فعالية يمكن بمواسطتها إعاقة ووقف شحنات تشمل فيما تشمل مواد وتكنولوجيا الأسلحة النووية التي تتدفق بشكل غير مشروع على الدول الجهات الفاعلة من غير الدول انطلاقا منها، بما يتسق مع السلطات القانونية الوطنية والقانون الدولي. وتستضيف كندا موقعا على الشبكة العالمية للمبادرة الأمنية في مجال

020505 020505 05-31735 (A)
0531735

الانتشار، www.proliferationsecurity.info. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استضافت اجتماعا لفريق عامل من الخبراء العاملين في إطار المبادرة الأمنية في مجال الانتشار.

المادة الثانية

٣ - تواصل كندا الالتزام بتعهدها الصادر بموجب معاهدة عدم الانتشار والقاضي بعدم قبولها نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو قبول السيطرة على تلك الأسلحة والأجهزة أو صنعها أو اقتنائها. وينفذ هذا التعهد محليا بموجب القانون الكندي للسلامة والرقابة النوويتين لعام ٢٠٠٠ والأنظمة المناظرة له.

٤ - وتهيب كندا أيضا بالدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية ألا تقبل نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة أو قبول السيطرة على تلك الأسلحة والأجهزة أو صنعها أو اقتنائها أو التماس المساعدة في تصنيعها. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أبلغ رئيس وزراء كندا مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أنه يجب تشجيع إيران على إنهاء برنامجها للأسلحة النووية. وأعرب أيضا عن أمل كندا في أن يواجه هذه التحدي من خلال الحوار والدبلوماسية، ولكنه شدد على أننا يجب أن نكون مستعدين لأن ندعم أقوالنا بتدابير أكثر قوة إذا اقتضى الأمر. وأكد وزير خارجية كندا، في كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح ألقاها في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أن أنشطة إيران النووية الواسعة النطاق التي لم يعلن عنها في الماضي بالاقتران بجهودها لاقتناء دورة وقود نووي كاملة قد أسفرت عن إثارة شكوك قوية بأن لدى إيران طموحات تتعلق بالأسلحة النووية. وأضاف أن الوقف الدائم لأنشطة إيران في مجال تخصيب اليورانيوم وغيرها من الأنشطة الحساسة المتعلقة بالانتشار هو الضمان الموضوعي الوحيد المقبول لوصف البرنامج النووي الإيراني بأنه ذو طابع سلمي.

المادة الثالثة

٥ - عملا بالمادة الثالثة، أبرمت كندا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ الضمانات المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار. وتقدم الوكالة الدولية سنويا تقييما إيجابيا لتنفيذ الضمانات في كندا عملا بهذا الاتفاق. ودعما لجهود الوكالة الدولية الرامية إلى تعزيز الضمانات، أبرمت كندا بروتوكولا إضافيا ملحقا باتفاقها الخاص بالضمانات ودخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتواصل كندا التعاون مع الوكالة الدولية فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول. وخلال السنة الماضية، ركزت الجهود على ما يلي: معالجة المسائل وأوجه عدم الاتساق التي حددتها الوكالة الدولية؛ وتيسير إمكانية الاطلاع التكميلي بموجب أحكام البروتوكول؛ واستعراض الإجراءات القائمة ووضع إجراءات

جديدة مع الصناعة ومع الوكالة لضمان التنفيذ الفعال للتعهدات المتعلقة بالضمانات؛ واستكمال معدات الضمانات في المرافق الكندية والإعداد لإنشاء قدرات على الرصد عن بعد؛ واستحداث وتجريب نهج جديد لعمليات نقل الوقود المستنفد إلى مرافق الخزن الجاف في محطات المفاعل الكندي المتعدد الوحدات والعامل بالديوتريوم – اليورانيوم؛ وضمان اتساق تطبيق الضمانات في مرافق تحويل اليورانيوم تمشيا مع اشتراطات الوكالة الجديدة؛ والإعداد من أجل الانتقال إلى الضمانات المتكاملة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، تتوقع كندا أن يكون في وسع الوكالة الدولية أن تقدم ضمانا يعول عليه بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في كندا، وهو شرط ضروري للانتقال إلى الضمانات المتكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت كندا من خلال البرنامج الكندي لدعم الضمانات باستحداث معدات وتقنيات متقدمة للضمانات تهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة. وأسفر هذا الجهد عن المساهمة بقرابة ١,٨ مليون دولار كندي تقريبا في غضون السنة الماضية. وحثت كندا، في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة للأمم المتحدة، الدول التي لم تبدأ بعد في تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقاتها الخاصة بالضمانات على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٦ – ووفقا لالتزام كندا بعدم تزويد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأي مواد خام أو مواد انشطارية خاصة أو معدات أو مواد مصممة أو مجهزة بصفة خاصة لتحضير المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها للأغراض السلمية إلا إذا كانت تلك المواد الخام أو الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولأحكام الفقرة ١٢ من المقرر ٢ الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار المعقود عام ١٩٩٥، فإنها لن تأذن بالتعاون النووي إلا مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقدم تعهداً ملزماً، من الناحية القانونية وعلى الصعيد الدولي، بعدم الحصول على الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وتقبل ضمانات الوكالة الدولية بشأن مجمل نطاق أنشطتها النووية، وتقبل، عن طريق اتفاق تعاون نووي ثنائي مع كندا، اتخاذ عدد من التدابير الإضافية المصممة لكفالة عدم إسهام المواد النووية التي توفرها كندا في انتشار الأسلحة النووية. وهذه السياسة تطبق منذ عام ١٩٧٦. ولدى كندا نظام وطني للرقابة على ما يُصدر من جميع المواد، لا سيما المواد المصممة أو المجهزة للاستخدام النووي وبعض المواد المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام، بما فيها، فيما يتعلق بالمتطلبات المحددة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة الثالثة، المواد الخام أو المواد الانشطارية الخاصة والمعدات أو المواد المصممة أو المجهزة بصفة خاصة لتحضير المواد الانشطارية الخاصة أو استخدامها أو إنتاجها. ويشمل القانون الكندي للرقابة على الصادرات حكما شاملا. ونظام كندا الوطني يتسق مع

قوائم الآليات المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات النووية التي تشارك فيها كندا. وهذه التدابير جميعها تساعد كندا في مجالي التجارة النووية السلمية والتعاون الدولي دون أن تساهم في الانتشار.

٧ - واستجابة للتهديد الذي تتعرض له سلامة نظام عدم الانتشار النووي، تواصل كندا التعاون النشط مع الدول الأخرى التي تتفق معها في الميول والأفكار في مجموعة متنوعة من المنتديات الدولية لوضع تدابير جديدة تهدف إلى مواصلة تعزيز النظام، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات الحساسة المرتبطة بإنتاج المواد الانشطارية الخاصة الملائمة لأغراض الأسلحة النووية وتعليق التعاون في حالات عدم الامتثال للتعهدات بعدم الانتشار النووي.

المادة الرابعة

٨ - تساند كندا بشدة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولدى كندا برنامج مدني نشط للطاقة النووية. وكندا هي أكبر مصدر في العالم لليورانيوم الطبيعي، وهي رائدة على مستوى العالم في إنتاج النظائر المشعة للاستخدامات الطبية والصناعية. وتعتقد كندا أن الطاقة النووية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الازدهار والتنمية المستدامة في الوقت الذي تتناول فيه أيضا الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في تلك البلدان التي تختار استعمال الطاقة النووية، وتحقيقا لهذه الغاية لديها اتفاقات سارية للتعاون النووي مع ٤٢ بلدا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، لتوفير إطار لأشمل تبادل ممكن للمواد والمعدات والتكنولوجيات النووية وغير النووية. ومنذ انعقاد الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية، شاركت كندا في المشاورات المتعلقة بالسياسات والمشاورات التقنية بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون النووي مع سبعة من شركائها الثنائيين. وتقدم كندا الدعم إلى برنامج الوكالة الدولية للتعاون التقني، ولعدة سنوات نجحت في الوفاء بمعدل التبرعات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية أو تجاوزت المعدل الذي تحقق.

٩ - وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين ما للدول من حقوق غير قابلة للتصرف تخولها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والالتزامات المنصوص عليها بخلاف ذلك في المعاهدة، فإن تعاون كندا مع البلدان الأخرى في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يراعي تماما سجل عدم الانتشار في البلد المتلقي. وكندا ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة بشأن وضع ترتيبات جديدة للإمدادات النووية، بما يتمشى مع توازن الحقوق والالتزامات المتفق عليها في المعاهدة، ولا سيما في المواد الثانية والسادسة والرابعة. وفي هذا الصدد، شارك خبير كندي مؤخرا في فريق الخبراء المخصص التابع للوكالة

الدولية للطاقة الذرية لدراسة المبادرات المتعددة الأطراف الجديدة المتعلقة بدورة الوقود النووي.

المادة الخامسة

١٠ - تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠ فإنه يجب تفسير أحكام المادة الخامسة في ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقعت كندا على تلك المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عند فتح باب التوقيع عليها، وأودعت صك التصديق في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكانت كندا أول دولة من الدول الموقعة على تلك المعاهدة توقع أيضا على اتفاق بشأن المنشآت مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتمشيا مع دعوة كندا إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، إلى أن تفعل ذلك كتب وزير خارجية كندا إلى جميع نظرائه في الدول غير المصدقة، قبل أن ينعقد في إطار المادة الرابعة عشرة المؤتمر الثالث لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وذلك ليحث بلدانهم على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. وقد أكدت كندا هذه الرسالة في المؤتمر.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقّع وزير خارجية كندا بيانا مشتركا وكرر الإعراب عن تأييد المعاهدة ودعا إلى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وافقت كندا على إدراجها في قائمة اتصال تضم البلدان التي ستساعد منسق نفاذ المعاهدة على تعزيز الأنشطة المتخذة على الصعيد الإقليمي والتي تساعد في نفاذ المعاهدة. وفي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، شاركت كندا في تقديم القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي دعا إلى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن وحث على مواصلة العمل بقرارات الوقف الاختياري من جانب واحد لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. وتسند كندا أولوية لإنشاء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، ولذا فهي تتقدم الدول الأعضاء في المساهمة بالموارد والمعدات والخبرات الفنية اللازمة لإنشاء نظام الرصد الدولي الخاص بالمعاهدة. ومنذ عهد قريب جدا، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اعتمدت محطة النويدات المشعة (RN16) برزوليت. وعلاوة على ذلك، قامت كندا في حلقة العمل المعنية بالغازات الخاملة المعقودة في استراسولدو، إيطاليا، بدور رائد في بناء توافق في الآراء من أجل مواصلة تجريب وتركيب معدات الكشف الإضافية عن الغازات الخاملة في ٤٠ محطة ومختبرا للنويدات المشعة.

المادة السادسة

١٢ - قال رئيس وزراء كندا، في كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس، إن إعادة تأكيد هدف نزع السلاح النووي والالتزام المتجدد ببلوغ ذلك الهدف ينبغي أن يكون نتيجة أساسية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥. وتواصل كندا النظر بجدية تماما في الالتزام الوارد في المادة السادسة والتعهدات المتفق عليها في مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥ والخطوات المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠، وعددها ١٣ خطوة. واحتلت هذه كلها مكان الصدارة في عدد من الأنشطة والبيانات.

الخطوتان ١ و ٢

١٣ - تُبين أعلاه، تحت تنفيذ المادة الخامسة، الإجراءات التي اتخذتها كندا دعما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية.

الخطوتان ٣ و ٤

١٤ - لاحظ رئيس وزراء كندا، في كلمته أمام الجمعية العامة، كيف لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح من الاتفاق على خطة عمل منذ عام ١٩٩٨، وأهاب بالمؤتمر أن يعود إلى أداء عمل مثمر. وفي اللجنة الأولى، قدمت كندا قرارا يدعو إلى إجراء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشير اتخاذ ذلك القرار من جانب جميع الدول باستثناء قلة منها إلى الدعم الدولي القوي للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ذات طابع متعدد الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها بفعالية. وكرر وزير خارجية كندا الإعراب عن الأولوية التي تسندها كندا لإجراء مفاوضات في وقت مبكر على معاهدة من هذا القبيل في كلمته أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس. وأعرب أيضا عن تأييده لإنشاء هيئة فرعية تتناول مسألة نزع السلاح النووي.

الخطوة ٥

١٥ - في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، انضمت كندا إلى التوافق في الآراء دعما للقرار المعنون ''التخفيضات الثنائية للأسلحة الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد''. وتعتقد كندا أن سن القوانين وإمكانية التحقق والشفافية وعدم رجعية القواعد ينبغي أن تنطبق على تخفيض الترسانات النووية وأن تيسر إزالتها.

الخطوة ٦

١٦ - كررت كندا في الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، دعوتها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخفض ترساناتها من الأسلحة النووية وإزالتها على نحو آمن وبطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وفي تلك الدورة، صوتت كندا لصالح القرارين المعنونين ''التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي'' و''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''. ودعت كندا أيضا إلى إجراء تصويت مستقل وصوتت لصالح الفقرة ١ من القرار المعنون ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها '' بغية دعم النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع بوجود التزام بمتابعة المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه بحسن نية في ظل ضوابط دولية دقيقة صارمة وفعالة واختتام تلك المفاوضات.

١٧ - وتؤيد كندا الحد من أهمية الأسلحة النووية والتخفيض الكبير في القوات النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة. وتواصل كندا بوصفها عضوا في الناتو، الدعوة إلى أن يقوم الحلف بدور إيجابي في دعم أهداف نزع السلاح من خلال اتباع نهج تدريجي مستمر. وفي عام ٢٠٠٤، ساهمت كندا بنشاط خلال مناقشات الناتو في صحائف الوقائع الأساسية المستكملة ''موقف الناتو بشأن عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح والمسائل ذات الصلة''، ''القوات النووية للناتو في بيئة الأمن الجديد'' التي تمثل إسهاما من الناتو في تحقيق الشفافية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الخطوة ٩

١٨ - تؤيد كندا مواصلة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بوصفها خطوة هامة نحو إزالة الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي عبر عنه تصويتنا لصالح القرار المعنون ''التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي'' في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

١٩ - وفي إطار الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد ستسهم كندا على مدى السنوات العشر المقبلة بما يصل إلى بليون دولار كندي في المشاريع التعاونية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب في روسيا وبعض الدول الأخرى المستقلة حديثا التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق. وفيما يتعلق بالمشاريع المتصلة بالمجالات النووية، تساهم كندا بمبلغ ٣٢ مليون دولار كندي في الشراكة البيئية منطقة البُعد الشمالي المنبثقة عن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، لتحقيق الإدارة السليمة الآمنة للوقود النووي (بما فيه اليورانيوم العالي التخصيب) المستنفد من الغواصات في

شمال روسيا. وتسهم كندا بمبلغ ٢٤,٤ مليون دولار لتفكيك ٣ غواصات تعمل بالطاقة النووية سحبت من الخدمة، مما يمثل خطوة أولية في برنامج تكلفته ١٢٠ مليون دولار يهدف إلى تفكيك ما مجموعه ١٢ غواصة تعمل بالطاقة النووية على مدى أربع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت كندا بمبلغ ٤ ملايين دولار في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز الأمن النووي والإشعاعي في جميع أنحاء منطقة رابطة الدول المستقلة. وفضلا عن ذلك، ساهمت كندا بمبلغ ١٨ مليون دولار سنويا في المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا في موسكو لتمويل مختلف مشاريع البحث وغيرها من البرامج والأنشطة، وبالتالي إعادة توجيه علماء الأسلحة النووية السابقين نحو اغتنام فرص مستدامة للعمالة في خدمة الأغراض السلمية.

الخطوة ١٠

٢٠ - من أجل التخلص من المواد الانشطارية في إطار برنامج الشراكة العالمية، تعهدت كندا بمبلغ ٦٥ مليون دولار لبرنامج روسيا للتخلص من البلوتونيوم، الذي سيقوم بالتخلص من مواد معدة للاستخدام في آلاف الأسلحة النووية. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، وقّع وزير خارجية كندا مذكرة تفاهم مع وزير الطاقة بالولايات المتحدة للمساعدة في الإغلاق الدائم لواحد من آخر المفاعلات العاملة في مجال إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة النووية في روسيا. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، ستسهم كندا بمبلغ ٩ ملايين دولار (٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) في برنامج وزارة الطاقة بالولايات المتحدة لإنهاء إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة النووية.

الخطوة ١١

٢١ - في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، قدمت كندا قرارا بعنوان ''التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق'' جرى اتخاذه بتوافق الآراء. ويدعو هذا القرار إلى إنشاء فريق خبراء في عام ٢٠٠٦ ليقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وسعيا إلى نزع السلاح العام الكامل، فإن كندا دولة طرف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتُكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، والمعاهدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الفضاء الخارجي. وقدمت كندا الدعم المالي لأنشطة إزالة الألغام وما يتصل بها من أنشطة فيما يزيد عن ٢٥ دولة، كما قدمت الدعم لأنشطة نزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتسريح وإعادة الإدماج وجمع الأسلحة وتدميرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأفريقيا وآسيا.

الخطوة ١٢

٢٢ - منذ انعقاد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، قدمت كندا ثلاث ورقات عمل عن كيفية المضي قدما في الالتزام بتقديم التقارير بغية اتخاذ قرار في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بحيث تصبح التقارير السنوية ملمحا دائما من جهود تنفيذ المعاهدة. وتثني كندا على الدول الحائزة للأسلحة النووية للمعلومات التي قدمتها حتى الآن ويشجعها على تقديم معلومات عن جهودها وأنشطتها في شكل تقرير رسمي.

الخطوة ١٣

٢٣ - في مطلع عام ٢٠٠٥، قدمت وزارة خارجية كندا دراسة رئيسية عن التحقق من أسلحة الدمار الشامل والامتثال إلى اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل وقد نشرت هذه الدراسة كجزء من مجموعة الورقات والدراسات التي تُعدها اللجنة، وهي متاحة على الموقع www.wmdcommission.org.

المادة السابعة

٢٤ - تواصل كندا تأكيد ضرورة الحفاظ على ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحترام تلك الضمانات. ورغم أن كندا ليست عضوا في منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإنها ترحب بالتقدم المحرز في مجال وضع وتنفيذ اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، وتشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. وفي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أيدت كندا القرارات التي تدعو إلى إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو توطيدها.

المادة الثامنة

٢٥ - كرس تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وما رافق ذلك من مقررات معتمدة في عام ١٩٩٥، مفهوم استمرار المساءلة. ووفقا للالتزامات الناتجة عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠، قدمت كندا في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لدورة الاستعراض لعام ٢٠٠٥ تقريرها الثالث عن تنفيذها المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك قدمت كندا ورقة عمل أخرى تقترح فيها عددا من الأفكار من أجل المضي قدما في مسألة تقديم التقارير بغية الإعداد لاتخاذ قرار بهذا الصدد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. وبغية تعزيز سلطة وسلامة المعاهدة وضمان تنفيذ التزاماتها، قدمت كندا إلى

الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ورقة عمل تقترح فيها أفكارا لتجاوز العجز المؤسسي الذي تعاني منه المعاهدة. وتشجع كندا الدول الأطراف على استكشاف هذه المسائل بغية التوصل إلى اتخاذ مقرر في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥.

المادة التاسعة

٢٦ - دأبت كندا على العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كررت كندا الإعراب عن القلق لأن ''إسرائيل وباكستان والهند تواصل رفض التوقيع على المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ونحثها على القيام بذلك دون شروط ودون إبطاء وأن تخضع دورة الوقود في كل منها لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية''. وترى كندا أن موقفها في هذا الصدد يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يهيب بجميع الدول أن تشجع الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٤، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، صوتت كندا لصالح القرار المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط'' الذي يطلب من إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وعللت كندا تصويتها على النحو التالي: ''تحث كندا إسرائيل على القيام في الأشهر الحاسمة السابقة لعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ بالخطوات الأولية اللازمة والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، حتى تمتثل بشكل كامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. كما تحث كندا في ذلك الصدد كل دول المنطقة التي لم توقع على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية و لم تنفذه، على القيام بذلك''. وترى كندا أن هذا التصويت يتفق وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والذي يطلب من جميع الدول أن تشجع على الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

المادة العاشرة

٢٨ - عرضت كندا قرارا بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، جرى اعتماده بالتوافق في الآراء وسعى إلى تشجيع استئناف التزامات ذلك البلد بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تنفيذ اتفاق ضماناتها الشاملة. وفي مؤتمر نزع السلاح المعقود في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، قال وزير خارجية كندا إن تأكيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤخرا بحيازتها حاليا أسلحة نووية بالاقتران مع عدم استعدادها لإعادة الاشتراك في محادثات الأطراف الستة يؤكد الخطر الجسيم الذي يتعرض له السلام والأمن الإقليميين والدوليين جراء البرنامج النووي لذلك البلد.

٢٩ - ورحبت كندا بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى المعتمد دون تصويت في عام ١٩٩٥. وقد وفرت الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها في عام ١٩٩٥ الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الأساس جزئيا لهذا التمديد لأجل غير مسمى، بوصف ذلك الفقرة ٨ من ''مبادئ وأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح''.

المادة الحادية عشرة

لا تنطبق.